



مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## الخلاف حول حقل كاريش وتداعياته

### 1 - مدخل:

تعمل في البحر المتوسط، بين قبرص ومصر وإسرائيل، مجموعة من الشركات النافذة على مستوى العالم، أبرزها ثلاث: ENI الإيطالية في مصر وقبرص، و Total الفرنسية في قبرص، وائتلاف Nobel Energy الأميركية مع شركة Delek الإسرائيلية، الذي كان يحتكر حقول الغاز في فلسطين المحتلة، علماً بأن Nobel Energy تعمل في قبرص أيضاً. هذه الشركات تمثل مصالح مالية ضخمة، إلى جانب شركات أخرى في العالم، وهي تمتلك قدرات فائقة للتأثير بسياسات الدول ومقارباتها النفطية، وتُسهّم في تكييف خططها الجيواستراتيجية.

يُعدُّ اكتشاف حقل "ظُهر" في مصر أواخر عام 2015 الأهمّ في عالم الغاز الطبيعي في البحر المتوسط. وإن احتواؤه على 30 تريليون قدم مكعب جعله الحقل المُكتشف الأكبر في المتوسط، وتنعكس آثاره المباشرة على خمس دول. ففي إسرائيل، انخفضت أسهم شركات الطاقة مع إعلان الاكتشاف بداية، ثم أُطبق الخناق على حقلي "ليفياتان" و"تامار" مع إطلاق مصر مفاوضات مع "نوبل إنرجي" الأميركية (المستثمر الوحيد للنفط في فلسطين المحتلة)، ما قلّل من خيار التصدير الإسرائيلي ودفع إلى مصالحة معجّلة مع تركيا التي تُعدّ الأكثر احتياجاً للغاز.

على صعيد قبرص، وبعد أن انعكس التتقيب عن الغاز فائدة كبيرة على اقتصادها، شاطرها الاكتشاف الجديد الأنظار وسرّع من عملية إعلانها لدورة عروض ثالثة لاستثمار 3 بلوكات جديدة (6-8-10). وتأثرت به كلّ من روسيا وإيران، باعتبار الأولى المصدر الأول للغاز إلى أوروبا، والثانية أكبر منتج للغاز في العالم، إذ بات لهما منافس واعد على أسواقهما العالمية. هكذا تحوّلت منطقة "شروق" حيث حقل "ظُهر" إلى وجهة جديدة مهمّة لصراع شركات الطاقة العالمية.

يستبعد مراقبون أن تكون التغييرات الجيواستراتيجية في المنطقة، المصالحة التركية - الإسرائيلية من جهة، والتركية - الروسية من جهة أخرى، على علاقة بأي انفراج ميداني في سوريا أو تبدل في موازين القوى. يعتقد هؤلاء أن الموضوع يرتبط أولاً بتشابك مصالح نفطية، ويندرج ضمن مساعي روسيا لشراء حقلي "كاريش" و"تانين" الإسرائيليين المحاذيين للحدود اللبنانية (يحتويان على نحو 6 تريليون قدم مكعب)، بالتزامن مع مساعيها للدخول على خط المفاوضات بين لبنان وإسرائيل حول المنطقة النفطية المتنازع عليها في الجنوب، بغية حصولها على امتياز استكشاف النفط في الجنوب اللبناني. أما مصالح تركيا، فتكمن أولاً بالحصول على مصدر جديد للطاقة، باعتبارها الأكثر استيراداً للغاز في المنطقة، وثانياً بإمرار خط أنابيب عبر أراضيها إلى أوروبا، خصوصاً أن تسييل الغاز لنقله عبر البواخر مكلف نسبياً، بينما تمديد أنابيب من إسرائيل مروراً بقبرص ومنها إلى تركيا وصولاً إلى أوروبا يبقى الأجدى اقتصادياً، وهو أقل كلفة من أنبوب غاز قد يمتد من فلسطين المحتلة مروراً بقبرص واليونان، وصولاً إلى أوروبا.

إن البحر المتوسط هو من البقع المهمة على صعيد إنتاج الطاقة في العالم، وتوزع ثروة الغاز فيه بين مصر وقبرص وإسرائيل وسوريا ولبنان. وقد عبرت قبرص وإسرائيل أشواطاً مهمة على هذا الصعيد، وهما تتصدران مشهد التنقيب عن الغاز في المتوسط، تليهما مصر، فيما لبنان وسوريا يراوحيان مكانهما.

في لبنان، تشير الدراسات والمسوح التي أجريت إلى وجود نحو 25 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة به. وهي ثروة واعدة، خصوصاً أن 0.2 تريليون قدم مكعب فقط كفيلة بتوفير الطاقة 24/24 لمدة عشرين سنة، بحسب هيئة إدارة قطاع النفط في لبنان. إلا أن الوصول إلى استثمار هذه الثروة لا يزال معلقاً على اتفاقات ومحادثات لم تتم.

## 2 - الغاز اللبناني والإطعام الإسرائيلية:

استبشر اللبنانيون خيراً عندما اكتشفت كميات هائلة من الغاز والنفط في مياه بلادهم الاقتصادية، لكن هذا الأمر أسال لعاب إسرائيل التي بدأت في وضع العراقيل أمام استخراج هذا الغاز. وتعثرت عمليات البحث والتنقيب عن الغاز في المياه اللبنانية لأكثر من ثلاثة أعوام بفعل الأزمة السياسية التي كانت مستقلة في البلاد. وفي يناير/كانون الثاني الماضي، أعادت السلطات اللبنانية إطلاق أول جولة ترخيص للشركات

بخصوص التنقيب عن النفط والغاز، كما قررت فتح مناطق بحرية أمام العروض في أول جولة لترسية التراخيص. وفي السياق تم اكتشاف حقل غاز ضخم شرقي البحر المتوسط عام 2009، قبالة سواحل لبنان وقبرص وإسرائيل، وتبلغ المنطقة البحرية المشتركة بين لبنان وإسرائيل 850 كلم مربع، وتشير المسوح الى وجود أكثر من 7.5 تريليون قدم مكعب من الغاز، و175 مليون برميل من النفط في هذه المنطقة التي باتت مثلث أزمات.

في هذه الأثناء استبقت إسرائيل الخطوات اللبنانية بوضع سلسلة عراقيل، إذ برزت معلومات عن نية تل أبيب ضم جزء من المناطق النفطية اللبنانية إلى مياها الإقليمية. وبعثت أيضا برسالة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تتحدث فيها عن سيادتها على تلك المنطقة (مثلث الأزمات)، مستندة إلى اتفاق ترسيم الحدود البحرية بينها وبين قبرص، لكن لبنان يرفض هذا الاتفاق. وطلبت إسرائيل من المنظمة الدولية الضغط على لبنان لمنع من استخراج النفط والغاز في تلك المنطقة. ويقول رئيس لجنة الطاقة والمياه النيابية السابق محمد قباني: "جرت عدة وساطات أميركية في هذا الاتجاه وكان التشديد من قبلنا على التمسك بحدودنا، وحاول الأميركيون التوسط، فكان جوابنا إننا نقبل ترسيم الحدود البحرية من قبل الأمم المتحدة وحدها. لكن إسرائيل تحتج بالاتفاق الذي وقعته مع قبرص ونحن نعتبر أن هذا الاتفاق غير قانوني". ويقول خبراء اقتصاديون إن إسرائيل، تحاول من وراء هذه الخطوات إثارة مخاوف الشركات النفطية المهمة بالتنقيب في لبنان، ودفعها إلى التراجع والتوقف.

في السياق يوضح الخبير غازي وزني أنه: "عندما اكتشفت إسرائيل عام 2014 حقول غنية بالنفط قرب الحدود اللبنانية أي ما يتعلق بحقل كاريش الذي يتبع لحقل تامار، بدأت الأطماع الإسرائيلية أكثر فأكثر، لأن حقل كاريش فيه مكامن مشتركة بين الحقل الإسرائيلي والبلوكات الثلاث التي تخص لبنان وهي الثامن والتاسع والعاشر". وأكدت مصادر وزارة الطاقة اللبنانية الاستمرار في دورة التراخيص وعمليات التلزم، والتمسك بحق لبنان في الاستفادة من غازه ونفطه وعدم الخضوع لأي ضغوط.

مصدر القلق والتوتر الآن هو عزم إسرائيل على استغلال الغاز من المناطق التي يقول لبنان أنها تابعة له، وأشارت صحيفة 'يديعوت أحرونوت' مؤخرًا إلى أن وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شطاينيتس، ووزير حماية البيئة، زئيف إلكين، طرحا على جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية والكنيست اقتراحًا للمصادقة على ترسيم

الحدود البحرية - الاقتصادية، على أن يشمل 'منطقة يوجد خلاف حولها مع لبنان'. وأضافت الصحيفة أنه 'يفترض بقانون المناطق البحرية أن يفرض سيادة وقوانين إسرائيل لغرض التنقيب عن موارد طبيعية واستخراجها'، علمًا أن القانون الدولي ينص على تقاسم المناطق بين الدول المشاطئة للحوض البحري نفسه بالاتفاق وبالاتناد إلى نقطة وسطية بين إسرائيل ولبنان.

### 3 - قصة كاريش:

النزاعات البحرية بين لبنان وإسرائيل ليست جديدة، فمنذ عدة سنوات تقول إسرائيل إن لبنان خرق التفاهات المتعلقة بالوضع القائم بدعوتها الشركات من أجل التنقيب في مناطق متنازع عليها. يتركز الخلاف حول مساحة بحرية مساحتها 800 كم مربع، وكلا الطرفين يؤكدان أن لهما الحق في استغلال هذا المثلث. ولم تحاول إسرائيل إخفاء نواياها واستعدادها للجوء إلى القوة العسكرية إذا لزم الأمر، حيث هدد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق غادي آيزنكوت، باستعمال القوة للسيطرة على المناطق البحرية قبالة حدود غزة ولبنان بهدف استغلال الثروات النفطية. وبحسب دراسة سابقة لإدارة النفط في لبنان، تبين أن البلوك رقم 9 (وفق الخريطة اللبنانية) يحتوي على مكامن نفط وغاز يمكن أن تشكل امتدادًا لحقل كاريش الإسرائيلي، وبالتالي فإن التداخلات ونقاط التماس الجغرافية خلقت الفرص للنزاع، وهذا ما تقوم إسرائيل باستغلاله. إلى ذلك، أكدت دراسة أميركية أن البلوك رقم 8 يحتوي على مكامن لبنانية مشتركة مع حقول إسرائيلية وقبرصية، أهمها حقلًا "تتين" و "لفياتان"، اللذان يحتويان على كميات كبيرة من الغاز. ويعتقد اللبنانيون أن المناطق البحرية الجنوبية المتاخمة للحدود الشمالية مع فلسطين المحتلة تحتوي على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط بحسب المسح الجيوفيزيائي والدراسات. ومما لا شك فيه أن تقارب وتداخل مكامن النفط والغاز بين المياه اللبنانية والإسرائيلية والفلسطينية يتطلب تقاسم الثروات بحسب التحكيم الدولي المختص في قانون البحار. حتى أن البعض يتهم قبرص بالتآمر مع إسرائيل على استغلال الثروات اللبنانية، ومن الواضح أن إسرائيل لا تحترم الحقوق اللبنانية ولا تعيرها أي اهتمام، ولبنان في المقابل لا يرغب في التشاور مع إسرائيل والتفاوض معها.

في الخامس من حزيران 2022 حذر لبنان إسرائيل من أي "عمل عدواني" في المياه المتنازع عليها حيث يأمل الجانبان في تطوير موارد الطاقة البحرية بعد وصول سفينة تنقيب قبالة الشاطئ لاستخراج الغاز لصالح إسرائيل. وقال الرئيس اللبناني ميشال عون إن أي نشاط في منطقة بحرية متنازع عليها مع إسرائيل يشكل "استفزازاً وعملاً عدائياً" بعد وصول سفينة انتاج وتخزين الغاز الطبيعي التي تديرها شركة "إنرجيان" ومقرها لندن. واعتبر وزير الدفاع الوطني موريس سليم "أن التحركات التي تقوم بها إسرائيل في المنطقة المتنازع عليها في الجنوب اللبناني تشكل تحدياً واستفزازاً للبنان وخرقاً فاضحاً للاستقرار الذي تتمتع به المنطقة الجنوبية من لبنان "ودعا" المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى التحرك سريعاً لوضع حد للممارسات الإسرائيلية المتجددة، وتطبيق القرارات الدولية لاستباق حصول أي تدهور أمني في جنوب لبنان ستكون له انعكاسات على الاستقرار في المنطقة". وتطرق النائب ابراهيم منيمنة باسم "النواب التغييريين" إلى الإعلان عن "أن الرسالة التي أودعها لبنان الأمم المتحدة والتي يتمسك فيها بحقوقه وثروته، والتي تستعملها رئاسة الجمهورية للقول إن الرئاسة غير مقصرة، هو تبرير للتغطية على عدم توقيع المرسوم 6433 بما يتلاءم مع الخط 29 وإبلاغ الأمم المتحدة رسمياً. تالياً نحمل رئيس الجمهورية ميشال عون شخصياً مسؤولية التنازل عن حقوق لبنان البحرية. أما موقف "حزب الله" غير المباشر فجاء على لسان رئيس المجلس التنفيذي في الحزب السيد هاشم صفي الدين الذي اعتبر أن "لبنان يمتلك القدرة والفعالية في استخراج غازه ونفطه، وأن يكون مستقلاً عن كل وسائل الضغط الذي يخاف منها بعض اللبنانيين في الداخل"، معتبراً أن "أميركا هي السبب الرئيس في منع لبنان من استخراج ثروته النفطية". ولفت إلى أن "المطلوب من الدولة بشكل رسمي وواضح أن تعلن الحدود وقناعاتها بالحدود وما هي الحدود وما هي المناطق المتنازع عليها، ليجتمع عندها اللبنانيون بمقاومتهم وجيشهم وشعبهم وعزمهم ويأخذوا حقوقهم من قلب البحر وعمقه سواء إن أرادت أميركا أو لم ترد". إلى ذلك، توجه رئيس كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب محمد رعد إلى المسؤولين، قائلاً: "تعالوا نتفق على شركة نخارتها بمحض إرادتنا، ونطلب منها أن تتقّب عن الغاز في مياها الإقليمية في الوقت الذي نريده وفي الفترة التي نريدها"، مضيفاً: "من يخاف من أن يقترب العدو الإسرائيلي تجاه هذه الشركة، فنحن نتكفل برد فعله، ولكن ليس من الجيد أن نرهن بلادنا لأطماعنا الخاصة، ولمصالحنا الفئوية، ولمخاوفنا التافهة، ولنزواتنا في احتلال بعض المراكز".

اسرائيل من جهتها تقول إن الحقل المعني يقع داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها وليس في المياه المتنازع عليها. لكن جاء في بيان أن الرئيس عون بحث مع رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي موضوع دخول السفينة "المنطقة البحرية المتنازع عليها مع إسرائيل وطلب من قيادة الجيش تزويده بالمعطيات الدقيقة والرسمية ليبنى على الشيء مقتضاه. وقال الرئيس عون إن المفاوضات لإعادة ترسيم الحدود البحرية الجنوبية مستمرة وأي نشاط في منطقة بحرية متنازع عليها مع إسرائيل يشكل استفزازاً وعملاً عدائياً. ولم تصدر الحكومة الإسرائيلية رداً فورياً على بيان عون. لكن وزيرة الطاقة الإسرائيلية كارين الحرار رحبت بوصول السفينة وقالت إنها تأمل في أن تبدأ العمل سريعاً. وقالت "سنواصل العمل على تنويع سوق الطاقة والحفاظ على الاستقرار والثقة"، أما رئيس الحكومة بينيت فأراد توجيه رسالة حازمة لبيروت من خلال إعلانه أن "إسرائيل لا تنتظر لبنان وبدأت التتقيب في حقل كاريش"، الأمر الذي قرأه البعض بأنه رسالة واضحة إلى الجانب اللبناني بأن العودة إلى مفاوضات الترسيم مشروطة بالتزامه الانطلاق من إحداثيات الخط 23 المعترف بها في خرائط الأمم المتحدة لناحية حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية. وبالتالي بالرغم من تشديد إسرائيل أن أفضل الحلول مع لبنان هي في أن يتبنى الطرفان نهجاً براغماتياً يسهم في التقدم إلى حل الخلاف، إلا أن حكومة بينيت - لبيد تعترم الاستمرار بالمخططات الجاهزة وعلى رأسها حقل "كاريش"، الذي تخشى جهات ليس فقط أن يعمق الخلافات ويوسع رقعتها إنما بداية لتصعيد بحري تخشى منه إسرائيل منذ ثلاث سنوات على الأقل.

شركة "إنرجيان" من جهتها قالت إن وحدة الإنتاج والتخزين العائمة وصلت إلى حقل كاريش الذي يبعد نحو 80 كيلومتراً عن مدينة حيفا في المنطقة الاقتصادية الإسرائيلية الخالصة. وقالت الشركة إنها تعزم بدء تشغيلها في الربع الثالث من العام الحالي. وقال رئيس الحكومة ميقاتي إن "محاولات العدو الإسرائيلي افتعال أزمة جديدة، من خلال التعدي على ثروة لبنان المائية، وفرض أمر واقع في منطقة متنازع عليها ويتمسك لبنان بحقوقه فيها، أمر في منتهى الخطورة". وحذّر من هذا المنطلق من تداعيات أي خطوة ناقصة، قبل استكمال مهمة الوسيط الأميركي، التي بات استئنافها أكثر من ضرورة ملحة، داعياً الأمم المتحدة وجميع المعنيين إلى "تدارك الوضع وإلزام العدو الإسرائيلي بوقف استفزازاته". وختم مشدداً على أن "الحل يكمن بعودة التفاوض على قاعدة عدم التنازل عن حقوق لبنان الكاملة في ثرواته ومياهه".

في المقابل كانت الولايات المتحدة قد بدأت في الوساطة غير المباشرة بين الجانبين في عام 2000 لتسوية خلاف قديم يعطل التنقيب عن الطاقة في شرق المتوسط منذ فترة طويلة. وكان "حزب الله" قد حذر إسرائيل في السابق من التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة المتنازع عليها حتى يحل النزاع وقال إنه سيتخذ إجراء إذا حدث ذلك. ورفع كل من إسرائيل ولبنان مطالبات للأمم المتحدة بشأن ترسيم الحدود البحرية. ويقول لبنان إن حدوده تقطع البحر بزواوية أوسع جنوباً وتمتد الحدود التي تطالب بها إسرائيل أبعد شمالاً مما يخلق مثلاً من المياه المتنازع عليها.

في هذه الأثناء دخلت سفينة وحدة إنتاج الغاز الطبيعي المسال وتخزينه #ENERGEAN POWER حقل كاريش متجاوزة الخط 29 وصارت على بعد 5 كلم من الخط 23. وأشارت معلومات صحفية إلى أنه "بدأ العمل على دعم تثبيت موقع سفينة "إنرجيان" في حقل كاريش، وتوازياً تم العمل على إرساء سفينتين على متنها: الأولى خاصة بإطفاء الحرائق Boka Sherpa والثانية Aaron S McCal الخاصة بنقل الطواقم والعاملين. وتم الكشف أيضاً عن أنّ الباخرة الإسرائيلية FPSO التابعة لشركة ENERGEAN ، التي ستعمل على سحب الغاز من حقل كاريش في المنطقة المتنازع عليها، اجتازت بورسعيد على أن تحط رحالها خلال 72 ساعة في حقل شمال كاريش، وستبدأ بمد وتثبيت القواطع والوصلات باتجاه شاطئ dor الإسرائيلي لتبدأ بعدها مرحلة الإنتاج. وبالتالي فهذا الموضوع يتفاعل تفاعلاً كبيراً في الأوساط الإسرائيلية لما يحمله من احتمالات تدهور عسكري واسع بين إسرائيل و"حزب الله". وذكرت "القناة 12" الإسرائيلية بأن البحرية الإسرائيلية أطلقت عملية أمنية مكثفة لحماية جهاز الحفر الذي يعمل على بعد 90 كيلومتراً من السواحل الإسرائيلية. وقد أثار قرب الحفر من الحدود البحرية مع لبنان جدالاً حول ملكية موارد الغاز، حيث ذكر الأمين العام لـ"حزب الله" اللبناني سماحة السيد حسن نصر الله الحفارة الإسرائيلية في خطابه الأخير محذراً من أن الحزب سيردّ بضرية "تعطّل إمدادات الكهرباء في إسرائيل. وأشارت القناة الإسرائيلية إلى أن حقل الغاز يمكن أن تسبب صراعاً بعدما بدأت منصة الحفر والإنتاج التي وصلت إلى وجهتها بالفعل في موقع حفر "شارك" في شمال شرق البحر الأبيض المتوسط، عند النقطة الأقرب إلى شواطئ لبنان. وفي الأسابيع المقبلة، ستتخذ البحرية الإسرائيلية الترتيبات النهائية حتى يبدأ الحفر نفسه، وبعد ذلك سيتم إنتاج الغاز. وتابعت القناة أن الحفارة الفريدة لشركة "إنرجيان" اليونانية يمكن أن تصير نقطة مواجهة مع "حزب الله"،

وتستعد إسرائيل لتأمينها من فوق المياه وتحتها. وأضافت: "صارت هذه مهمة مركزية ومهمة للبحرية خشية أن تحاول القوات المعادية إلحاق الضرر بها. لذلك سيتم نشر الكاشطات وأجهزة الاستشعار تحت المياه. بحيث سيؤدي ذلك إلى تأمين الحفارة." وتتابع القناة الاسرائيلية بأنه "بما أن حقل الحفر يقع في البحر، بالقرب من بلوك 9 المتنازع عليه، تخشى إسرائيل أن يحاول حزب الله أو الجيش اللبناني مهاجمة المنصة. ومن المتوقع أن يبدأ الخزان في إمداد الغاز في الربع الثالث من هذا العام أي في غضون ثلاثة أشهر.

الخبير اللبناني في اقتصاديات النفط والغاز فادي جواد قال: "بدأت قرصنة الغاز اللبناني ولن يفيد بعد اليوم التفاوض، حيث إن سياسة وضع اليد بدأتها إسرائيل اليوم صباحاً بوصول سفينة انرجيان لإنتاج وتخزين الغاز الطبيعي المسال وبدأ ربطها بسفن الدعم وصعد الى متنها حوالي 80 من العاملين الفنيين والتقنيين. وأضاف: "بدأ سيناريو اختفاء السفينة منذ 35 يوماً بعد انطلاقها من سنغافورة، وهذا الفعل لا تقدم عليه إلا سفن القرصنة والتهريب لتعود مضطرة للظهور على أبواب قناة السويس لتتمكن من العبور التاريخي، خلال 26 ساعة استنفرت القناة بجميع طواقمها وإمكاناتها لعبور سليم، ووصلت بورسعيد صباح الجمعة لترسو ابتداء من صباح اليوم في حقل كاريش عابرة خط 29 وتلتصق بالخط 23 بدون حسيب أو رقيب من الجانب اللبناني".

من جهة أخرى ، أشار الرئيس السابق للوفد التقني العسكري المفاوض حول الحدود البحرية الجنوبية العميد الركن بسام ياسين إلى أنه "إذا رست السفينة شمال أو جنوب حقل "كاريش" فإن ذلك يعتبر اعتداءً كون الحقل مشتركاً، وتالياً لا يحق لأي من الطرفين اللبناني أو الإسرائيلي أن يستخرج منه الغاز". لكن في المقابل، يؤكد ياسين أنه "في اللحظة التي يتم فيها الاستخراج، فإن ذلك يعني أن هذا الأمر صار خارج المعادلة وتالياً لن يكون حقلاً متنازعاً عليه." ودعا إلى تحرك لبنان عاجلاً باتجاه الأمم المتحدة عبر "التعديل القانوني للمرسوم 6433 والذي يفيد بأن حدود لبنان البحرية هي الخط 29 استناداً إلى خرائط الجيش اللبناني، بما يعطي الغطاء القانوني والشرعية لأي ردّ لبناني باعتراض السفينة دفاعاً عن حقوق لبنان وثرواته الطبيعية".

#### 4 - عقدة المرسوم 6433 واشكالية المناورة بين الخطين 23 و 29 :

- في تشرين الاول 2011، أصدرت الحكومة اللبنانية المرسوم رقم 6433 الذي حدد الحدود البحرية اللبنانية التي تشمل المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة وفقاً لترسيم العام 2009، لتقوم وزارة الخارجية

اللبنانية في ما بعد بإيداع هذا المرسوم بحيثياته وخرائطه لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ولكن، من المهم التذكير بأن هذا المرسوم لحظ عبارة تسمح للبنان بإعادة النظر مستقبلاً في حدوده ونقاط احداثياته البحرية، ما ينقذه لناحية امكانية تعديل المرسوم وإعادة تحديد النقاط والخرائط والاحداثيات من جديد. وبالتالي فإن ملف ترسيم الحدود البحرية اللبنانية - الاسرائيلية والخلاف حول الخطوط البحرية للتفاوض عمره أكثر من 11 سنة، ومطالبة المسؤولين العسكريين اللبنانيين بضرورة تعديل المرسوم 6433 لجهة اعتماد الخط 29 كحدود بحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان لم تتوقف، وهو ما يصر عليه الوفد اللبناني الذي عاد ليؤكد خلال اجتماع ترأسه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وجمع أعضاء الوفد المرافق وخصص للبحث في ملف المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية الجنوبية. وقدم الوفد إلى الرئيس عون تقريراً يتضمن مراحل المفاوضات منذ انطلاقتها وحتى تاريخه، واستراتيجية متكاملة للمرحلة المقبلة، بما يضمن مصلحة لبنان العليا في المحافظة على حقوقه في ثرواته في المنطقة الاقتصادية الخالصة. وفي هذا السياق، تؤكد المعلومات ان الوفد طالب الرئيس عون بضرورة طرح التقرير على طاولة مجلس الوزراء لكي يأتي محفزاً لتعديل المرسوم 6433، وهو ما حمله الوفد أيضاً إلى وزير الخارجية عبدالله بوحبيب. ولا بد من التذكير هنا بأن تعديل المرسوم كان يجب ان يطرح على طاولة مجلس الوزراء تحديداً يوم 21 تموز 2020، اي قبل بضعة أيام من انفجار مرفأ بيروت. يومها، سُحب الملف بسحر ساحر، فحصلت كارثة المرفأ واستقالت الحكومة، ليطلب من الوفد المفاوضات بعد اسابيع قليلة بدء مهمته من دون التسلح بالمرسوم المعدل.

خلال هذه الفترة، أصر رئيس الحكومة السابق حسان دياب على عدم عقد أي جلسة لحكومة تصريف الاعمال، ليتم توقيع تعديل المرسوم من قبل دياب ووزيرة الدفاع السابقة زينة عكر، ووزير الأشغال العامة والنقل السابق ميشال نجار، وأحيل رسمياً بعد ذلك على رئاسة الجمهورية للمصادقة عليه. الا ان الرئيس عون أصر على ان يُقر التعديل في مجلس الوزراء ما أحرّ هذه العملية أكثر من سنة حتى تشكيل حكومة الرئيس نجيب ميقاتي لتصبح المهمة بين يديها. وفي السياق عينه، تشير المعلومات إلى أن تعديل المرسوم 6433 يمهّد الطريق للإنتهاء من عملية ترسيم الحدود الجنوبية في فترة قد لا تتخطى الثلاثة اشهر، إلى ان يأتي الحل مقبولاً من الجميع، أي من الجانب اللبناني والاسرائيلي والاميركي.

المنطقة المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان تبلغ مساحتها 860 كيلومترا مربعا، بحسب الخرائط المودعة من جانب لبنان وإسرائيل لدى الأمم المتحدة، وتعد هذه المنطقة غنية بالنفط والغاز. وقد استؤنفت من أجل ذلك المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، برعاية الأمم المتحدة وبوساطة أميركية، وعُقدت 5 جولات من التفاوض آخرها كان في أيار/ مايو 2021. وفي السياق يقول لبنان إن حدوده تقطع البحر بزواية أوسع جنوبا، في حين تمتد الحدود التي تطالب بها إسرائيل أبعد شمالا مما يخلق مثلثا من المياه المتنازع عليها. وكان وفد بيروت قد قدم خلال إحدى المحادثات خريطة جديدة تدفع باتجاه 1430 كيلومترا إضافيا للبنان (تضم منطقة حقل "كاريش")، وتشير إلى أن المساحة المتنازع عليها هي 2290 كيلومترا، الأمر الذي رفضته إسرائيل وأدى إلى توقف المفاوضات. ودارت المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين حول أربعة خطوط: الخط الأول وهو الخط الإسرائيلي، الذي يخرق "البلوك" رقم 9 في لبنان. الخط الثاني وهو خط الوسيط الأميركي السابق، فريديريك هوف، الذي يمنح لبنان 500 كيلومتر مربع إضافي من مياهه. والخط الثالث هو الخط 23 المسجل لدى الأمم المتحدة، الذي يمنح لبنان 360 كيلومترا مربعا إضافيا. أما الخط الرابع فهو الخط اللبناني المعروف باسم "الخط 29"، الذي حددته خرائط الجيش اللبناني ويتضمن حقل "كاريش"، ويسمح بحصول لبنان على 1430 كيلومترا مربعا. لكن الرئيس اللبناني لم يوقع المرسوم 6433 القاضي بتثبيت الخط 29، على الرغم من المطالبات الداخلية بذلك، بل صرح في حديث لوسائل إعلام محلية، في شباط/ فبراير الماضي، بأن "الخط 23 هو حدودنا البحرية، وأن البعض طرح الخط 29 من دون حجج". وكان لبنان قد أودع لدى الأمم المتحدة قبل أسابيع، رسالة يؤكد فيها تمسكه بحقوقه وثورته البحرية، وأن حقل "كاريش" الذي استولت عليه إسرائيل يقع ضمن المنطقة المتنازع عليها، وجرى تعميمها في حينه على كل أعضاء مجلس الأمن الدولي كوثيقة من وثائق المجلس. وطلب لبنان في الرسالة من مجلس الأمن عدم قيام إسرائيل بأي أعمال تتقيب في المناطق المتنازع عليها، تجنباً لخطوات قد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. كما أكدت الرسالة أن لبنان ما زال يعول على نجاح مساعي الوساطة التي يقوم بها الوسيط الأميركي، أموس هوكشتاين، للتوصل إلى حل تفاوضي لمسألة الحدود البحرية برعاية الأمم المتحدة.

في سياق متصل، أوضح وزير الداخلية الأسبق، والمستشار القانوني زياد بارود، أنه في الأول من أكتوبر (تشرين الأول) 2011، أصدر لبنان المرسوم رقم 6433 الذي حدّد الحدود البحرية اللبنانية التي تشمل المياه الإقليمية ومنطقته الاقتصادية، إلا أنه في 4 مايو (أيار) 2020 ومع بدء المفاوضات مع إسرائيل، رأى الوفد اللبناني من خلال دراسة معمّقة تولّتها قيادة الجيش وخبرائها أنه يقتضي تعديل الخط المعتمد سابقاً تحسباً وتحصيناً لحقوق لبنان وفق ما تنص عليه اتفاقية قانون البحار. وأشار بارود إلى أن الاعتراض يجب أن يقتصر، أولاً، بتعديل المرسوم النافذ، "، ومن بعدها تتم مراسلة الأمم المتحدة لأخذ العلم"، موضحاً أنه "من شأن هذه الإجراءات أن تؤدي إلى اعتبار المنطقة متنازعة عليها، بالتالي هذا يعني أن أعمال التنقيب إسرائيل يجب أن تتوقف ريثما يتم حسم النزاع". ويشير الخبير في شؤون النفط والغاز الدكتور شربل سكاف، إلى أنه بعد تشكيل حكومة جديدة ستكون فرص العودة إلى المفاوضات مع إسرائيل حول ترسيم الحدود مرتفعة، لا سيما انتفاء ذريعة عدم وجود حكومة قادرة على إصدار المراسيم، لافتاً إلى أن أهمية إصدار مراسيم تعديل الحدود من النقطة 23 التي يشير إليها المرسوم السابق رقم 6433 إلى النقطة 29، يحول أجزاء كبيرة من حقل "كاريش" إلى مناطق متنازعة عليها، بالتالي يمنع إسرائيل بموجب القوانين الدولية من استكمال أعمال التنقيب. ويضيف أنه إلى جانب الضغط القانوني الذي يحدثه تعديل المرسوم على إسرائيل، فإن الشركات المستثمرة لن تكون في وضع مريح، لا سيما أن احتمالات المخاطر الأمنية والاقتصادية تصبح مرتفعة، موضحاً أن عدم تعديل المرسوم يفقد لبنان حقه في منطقة غنية بالنفط ويعطي ذريعة لإسرائيل التنقيب بشكل منفرد ويحصر المنطقة المتنازعة عليها بين الخطين 1 و23 أي بمساحة لا تزيد على 860 كلم مربع بدل مساحة 1430.

من ناحية أخرى يُجمع خبراء نفط وغاز وعسكريون في لبنان على أنّ لا "خلاص" لحماية الحقوق اللبنانية البحرية بوجه اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي إلا بتوقيع الرئيس اللبناني ميشال عون تعديل المرسوم رقم 2011/6433، وإرساله فوراً إلى الأمم المتحدة من دون تأخير لإجبار باخرة "إينرجيان باور" اليونانية على التوقف عن العمل ومنعها من البدء باستخراج الغاز، وذلك بعدما وصلت، إلى مشارف حقل كاريش المتنازعة عليه بين الطرفين. ويرفض الرئيس عون توقيع تعديل المرسوم 6433 منذ 13 إبريل/نيسان 2021 بذرائع مختلفة، بعدما دخل الملف دائرة الصراع السياسي، فكان التسلّح بدايةً برأي هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل بضرورة أن يتخذ مجلس الوزراء القرار مجتمعاً، ويومها كانت الحكومة في مرحلة تصريف الأعمال

برئاسة الرئيس حسان دياب، قبل أن يصبح ورقة تفاوض اتهم الرئيس عون باللعب على وترها أميركياً فكان أن أعلن أن النقطة 23 هي حدود لبنان البحرية، وأن التعديل لم يعد وارداً، وذلك عقب جولة الوسيط الأميركي أموس هوكشتاين (كان ضابطاً بجيش الاحتلال الإسرائيلي) في فبراير/شباط الماضي، علماً أن الرئيس عون ينفي باستمرار التنازل عن الحقوق اللبنانية. ويعدّ توقيع تعديل المرسوم المقترح من قيادة الجيش اللبناني، وإيداعه الأمم المتحدة، خطوة مهمّة جداً للبنان كونه يصحّح حدوده البحرية جنوباً من الخط 23 إلى 29، ما يضيف 1430 كيلومتراً مربعاً على المساحة السابقة 860 كيلومتراً مربعاً أي بمجموع 2290 كيلومتراً مربعاً ليصبح بذلك البلوك 72 وجزء من حقل كاريش ضمن المياه اللبنانية، ما من شأنه أن يمنع شركة "إينرجيان باور" من الحفر في كاريش باعتباره في منطقة متنازع عليها ويجبر الاحتلال الإسرائيلي ومن خلفه الوسيط الأميركي على العودة إلى طاولة المفاوضات.

وفي آخر التطورات على صعيد الموقف اللبناني، أصدر مكتب رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، بياناً جاء فيه أن "الرئيسين عون وميقاتي بحثا في الخطوات الواجب اتخاذها لمواجهة محاولات العدو الإسرائيلي توتير الأوضاع على الحدود البحرية الجنوبية، وقد توافقا على دعوة الوسيط الأميركي أموس هوكشتاين للحضور إلى بيروت للبحث في مسألة استكمال المفاوضات لترسيم الحدود البحرية الجنوبية والعمل على إنهاؤها في أسرع وقت ممكن، وذلك لمنع حصول أي تصعيد لن يخدم حالة الاستقرار الذي تعيشها المنطقة". وأضاف البيان: "كما تقرر القيام بسلسلة اتصالات دبلوماسية مع الدول الكبرى والأمم المتحدة لشرح موقف لبنان، وللتأكيد على تمسكه بحقوقه وثورته البحرية، واعتبار أن أي أعمال استكشاف أو تنقيب أو استخراج تقوم بها إسرائيل في المناطق المتنازع عليها، تشكل استفزازاً وعملاً عدوانياً يهدد السلم والأمن الدوليين، وتعرقل التفاوض حول الحدود البحرية التي تتم بوساطة أميركية وبرعاية الأمم المتحدة، وفق ما ورد في المراسلات اللبنانية إلى الأمم المتحدة والمسجلة رسمياً".

وحول هذه التطورات، يقول رئيس الوفد التقني العسكري المفاوض حول الحدود البحرية الجنوبية العميد المتقاعد بسام ياسين الذي كسر صمته بعد تصريح الرئيس عون الذي اعتبره تنازلاً عن ثروة لبنان النفطية؛ إن لبنان لم يكن لديه خيار آخر قانوني سوى بتعديل المرسوم وإيداع الخط 29 الأمم المتحدة، وذلك منذ أن أودع الجيش وزارة الدفاع كتاباً بالرقم 2320 تاريخ 2021/3/4 يتضمن لوائح إحداثيات الحدود الجنوبية الغربية

للمناطق البحرية اللبنانية، والتي تظهر مساحة إضافية تعود للبنان. ويشير العميد ياسين إلى أننا أمام لحظة تاريخية وصعبة؛ الاحتلال الإسرائيلي سيقوم باستخراج النفط والغاز من حقل كاريش ولبنان نائم منذ عام 2013 على هذا الاعتداء، من هنا يجب فوراً إرسال رسالة إلى الأمم المتحدة، يقول فيها إن باخرة الإنتاج بوجودها فوق حقل كاريش تعتدي على السيادة اللبنانية كونها مناقضة لمضمون رسالة فبراير/شباط 2022 التي أرسلها إلى الأمم المتحدة ويعترف فيها رسمياً بنقل التفاوض من الخط 23 إلى 29، إضافة إلى توجيه إنذار لشركة "إينرجيان باور" يحملها فيه المسؤولية عن وجودها في بقعة متنازع عليها والعمل في حقل مشترك متنازع عليه، وإيداع الأمم المتحدة إحدائيات الخط 29 حتى يكون هذا العمل بمثابة غطاء شرعي وقانوني لأي رد لبناني اعتراضاً على السفينة. ويشدد ياسين على أن هذه الخطوات مطلوبة من لبنان فوراً والوقت يدهامه؛ فبمجرد بدء الاستخراج لن يعود الحقل متنازعا عليه، خصوصاً أنه أصلاً تأخر في التحرك باعتبار أن البخرة انطلقت من سنغافورة قبل 35 يوماً، ونحن تابعنا مسارها ونبهنا إلى خطورة الموقف وضياع الحقوق، ولم يتحرك أي مسؤول لبناني، لكننا اليوم أصبحنا أمام موضوع رأي عام ويجب أن يتدخل لبنان بقوة لمنع ضياع حقوقه وثرواته الوطنية. ويضيف: "كفى مهاترات وضياعاً وكفى تضييعاً للناس بخطوط وأرقام وكذب ودجل، لبنان خطه القانوني للتفاوض هو 29 ويجب إيداعه الأمم المتحدة، وعندما نضع كاريش تحت التهديد يصبح حقلاً متنازعاً عليه وعندها سنرى كيف سيسارع الإسرائيلي والأميركي إلى التفاوض لإيجاد حلول". ويأسف ياسين لعدم دعوة الوفد العسكري اللبناني للمفاوض لحضور الاجتماعات التي تحصل في قصر بعبدا الجمهوري لمواكبة الملف، آخرها في 20 مايو/أيار الماضي عندما استقبل الرئيس عون في حضور السفارة الأميركية دوروثي شيا القائد الجديد للقيادة الوسطى الأميركية الجنرال مايكل كوريللا، وقال: "لسنا موجودين بالمعادلة". ويؤكد العميد ياسين أن هدف الأميركي والإسرائيلي المماثلة وتضييع الوقت، حيث إنه في علم التفاوض هناك البديل عن التفاوض وهذا بالنسبة إلى الإسرائيلي ومن خلفه الأميركي تضييع للوقت حتى يستخرج النفط من حقل كاريش ويصبح ذلك أمراً واقعاً، وعندها لن تهتم العودة إلى المفاوضات فسيتركون المنطقة بين الخط 1 و29 معلقة وكاريش يخرجونه من المعادلة. وهذا هدف الإسرائيلي، والأميركي يلعب اللعبة نفسها فهو ليس وسيطاً ولا نزيهاً، متحدياً: "الوسيط الأميركي لن يعود إلى لبنان إلا إذا قمنا بتوقيع تعديل المرسوم وإيداعه الأمم المتحدة".

في العام 2011 وقبل شهر ونصف الشهر من صدور المرسوم 6433، طلبت الحكومة اللبنانية برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي من خبراء بريطانيين ضمن المكتب الهيدروغرافي للمملكة المتحدة (UKHO) إجراء دراسة تقييمية حول الحدود البحرية الجنوبية للبنان. ويومها خرجت الدراسة التي وضعها هؤلاء الخبراء باقتراحين يمكن الاخذ بهما كمنطلق لأي مفاوضات لترسيم الحدود بحسب هؤلاء الخبراء. الاقتراح الاول بالنسبة إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان يلحظ خطأ بحريا يعطي لبنان 300 كلم مربع إضافية، أما الأهم فهو ما تضمنه التقرير لناحية ظهور خط جديد يحمل الرقم 29 ويعطي لبنان مساحة بحرية إضافية عند 1430 كلم مربع. وهذه المقاربة شبيهة بنتائج الدراسة التي قام بها بين العامين 2012 و 2013 مساعد نائب رئيس أركان العمليات العقيد البحري مازن بصبوص وهو عضو الوفد اللبناني المفاوض، ويؤكد فيها ان تعديل المرسوم 6433 يعطي لبنان مساحة 1430 كلم مربع تضاف إلى المنطقة المتنازع عليها بمساحة 860 كلم مربع انطلاقاً من الخط 23. كما يظهر هذا الخط، اي الخط 29، في دراسة أعدها الخبير في القانون الدولي للحدود البحرية والمتخصص في نزاعات الحدود نجيب مسيحي وهو أيضا عضو في الوفد اللبناني المفاوض. لكن اللافت يومها، أن الدراسة التي أعدها الخبراء البريطانيون لم تُطرح نتائجها على طاولة مجلس الوزراء، لأسباب لاتزال غير معلومة حتى الساعة!

في المحصلة يعدّ تعديل المرسوم 6433 ضرورة قصوى، لا سيما أن من بين البلوكات الـ 10 في المنطقة الاقتصادية الخالصة المحدّدة بموجب المرسوم الرقم 42 وهو مرسوم تحديد البلوكات لعام 2017، ثلاثة منها تقع في المنطقة المتنازع عليها والتي تضمّ أيضًا جزءاً من حقل كاريش. وتعديل المرسوم 6433 أي تثبيت الخط الرقم 29 بدل الخط 23 مع الحثيات والخرائط في الامم المتحدة يُعتبر أساسيا وجوهريا للبنان لجهة مصير مفاوضاته مع الجانب الاسرائيلي. كما من الضروري توحيد الموقف التفاوضي بين الموقف الرسمي اللبناني وموقف الوفد المفاوض الذي يجب عليه الدفاع عن الموقف اللبناني بكل الطرق الدبلوماسية والقانونية واستنادا إلى القانون الدولي وقانون البحار.

• الخط الرقم 29: هو خط مهم جداً من الناحية القانونية، كونه ينطلق من نقطة رأس الناقورة في آخر نقطة للبر عند البحر، وهو انطلاق اساسي وجوهري لأي ترسيم للحدود البحرية بين دولتين استنادا إلى قانون

البحار، والاهم ان هذا الخط ظهر في اتفاقية Paulet – Newcombe الفرنسية – البريطانية التي رسمت الحدود بين لبنان في فلسطين في العام 1923.

• الخط 29: نقطة انطلاقه صحيحة، يتبع تقنية خط الوسط من دون احتساب أي تأثير لصخرة "تخليت" التي يصر الجانب الإسرائيلي على اعتبارها جزيرة ويجب الاخذ بتأثيرها الكامل عند ترسيم الحدود مع لبنان، فيما لا تتخطى مساحة هذه الصخرة 20 مترا مربعا وتغمرها المياه معظم أشهر السنة، وبالتالي لا يمكن اعتبارها جزيرة استنادا إلى القوانين الدولية. وتؤكد مصادر الوفد اللبناني المفاوض انه مرتاح جدا لناحية الدفاع عن الخط الرقم 29 القانوني والتقني الصحيح.

• أما بالنسبة إلى الخط 23 الذي اعتمده لبنان في المرسوم 6433، والمطلوب تعديله، فهو خط ضعيف جداً بالنسبة للقانون الدولي لكونه أساسا لا ينطلق من نقطة البرّ عند رأس الناقورة بل من نقطة عشوائية ((Random Point and Position)) فكيف يمكن الدفاع عن هذا الخط، خصوصا أنه يعطي تأثيرا كاملا لصخرة "تخليت"، اي يدعم الموقف الإسرائيلي، فيما يجب تجاهل أي تأثير لهذه الصخرة عند الترسيم (Disproportional Effect)، مع التأكيد أن الخط 23 عشوائي ولا يستند إلى أي تقنية لترسيم الحدود (Rundom Line).

## 5 - حقل "قانا" اللبناني في خطر:

من الأسباب الجوهرية لدفع الحكومة اللبنانية فوراً إلى تعديل المرسوم 6433 هي حماية الثروات اللبنانية وحفظ حقوق اللبنانيين. فمكمن "قانا" البحري والضخم والذي تقدر إحتياطاته بمليارات الدولارات وقد يصل حجم ثرواته إلى ضعف حقل كاريش، فان ثلثي هذا الحقل موجود في البلوك الرقم 9 اللبناني، أما الثلث المتبقي فموجود مباشرة تحت الخط 23. وقد اختارت شركة "توتال" عند تحديد نقطة الحفر في البلوك الرقم 9 اللبناني، نقطة تبعد 25 كلم عن حقل "قانا" لعدم الدخول في أي نزاعات قضائية، لكن هذا الخيار يقلل حظوظ تحقيق أي اكتشافات لمكامن نفطية وغازية. وفي حال تعديل المرسوم 6433 يمكن الانتقال مباشرة إلى الخط 29 ما يعطي لبنان كامل حقل "قانا" ويسهل عمل شركة "توتال". ومن هنا على الحكومة اللبنانية واجب حماية هذا الحقل فوار بالطرق القانونية والديبلوماسية، والحل يبدأ بتعديل المرسوم 6433.

أما في حال عدم تعديل المرسوم، فالجانب الإسرائيلي يمكنه أن يبدأ الحفر والاستخراج من حقل "قانا" بغطاء دولي كون إحداثيات لبنان في الامم المتحدة تعطيه حدودا حتى الخط 23 وبالتالي يبقى جزء من "قانا" خارج هذه المنطقة، ويمكن للإسرائيلي السيطرة على كامل ثروات الحقل من خلال عملية التنقيب في البلوك الرقم 72 في المياه الاسرائيلية. وفي حال اكتشفت إسرائيل حقل "قانا" من دون تعديل المرسوم 6433 تكون الخسارة كبيرة جدا للبنان، خصوصا ان الجانب الإسرائيلي سيؤكد أمام الامم المتحدة أنه يعمل في نقاط مياهه الخاصة والاحداثيات اللبنانية المسجلة في الأمم المتحدة تظهر ذلك.

#### 6 - السلطات اللبنانية تتحرك... ولكن !

بعدما تبليغ السلطات اللبنانية التطورات على صعيد توقيع "انرجين" عقدا مع "هاليرتون" للعمل في المنطقة الحدودية، سارع رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ووزير الخارجية عبد الله بوحبيب إلى عقد اجتماع للبحث في الاجراءات التي يمكن اتخاذها في المرحلة المقبلة لمواجهة ما تقوم به إسرائيل. بعد الاجتماع طلب بو حبيب من مندوبة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفيرة أمل مدلي ومن سفارة الولايات المتحدة في بيروت التأكد من أن إسرائيل لا تعترم التنقيب عن الغاز والنفط في منطقة متنازع عليها مع لبنان. ومن ثم رفعت السفيرة مدلي كتابا إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس ورئيسة مجلس الأمن مندوبة ايرلندا جيرالدين بيرن ناسون، حول الأنباء عن منح إسرائيل عقودا لتقديم خدمات تنقيب آبار غاز ونفط في البحر المتوسط في المنطقة والحدود البحرية المتنازع عليها مع لبنان. وقد يشكل الكتاب الذي وجهه لبنان إلى مجلس الامن والامم المتحدة لطلب التحقق من حصول خرق إسرائيلي ضربة للبنان، وأتى ليصب في مصلحة الجانب الإسرائيلي. فلبنان حدد أمام الامم المتحدة حدوده ضمن المرسوم 6433 على اساس الخط 23، وفي حال طلب مجلس الامن التحقق من حصول خرق إسرائيلي لناحية التنقيب في مناطق متنازع عليها مع لبنان، ستأتي الاحداثيات والخرائط التي قدمها لبنان مع المرسوم 6433 لتؤكد أن النشاط الإسرائيلي يأتي في منطقة بعيدة عن الخط 23 ما يعطي الإسرائيلي غطاء قانونيا دوليا للاستمرار بمهامه. فكان الاجدى والاعقل للدولة اللبنانية ان تعدل المرسوم 6433، وتذهب الإحداثيات والنقاط بحسب الخط 29 على أن تقدم مباشرة شكوى أمام الامم المتحدة ومجلس الامن، ما يظهر

حصول خرق إسرائيلي. أما ما قد يحصل في حال عدم تعديل المرسوم وتحقق الأمم المتحدة من الحدود اللبنانية المثبتة لديها، فما هو الإبراء ذمة لإسرائيل للاستمرار بعمليات التنقيب والحفر في مناطق يجب أن تكون متنازعا عليها مع لبنان. بالتالي مع تعديل المرسوم، يعود الإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات وتعود الضغوط على الجانب الأميركي لإيجاد حل منصف للجميع. فالأميركي له مصالحه، والإسرائيلي ليس من مصلحته الدخول في نزاعات قضائية دولية والذهاب إلى تحكيم مع إمكان التوصل إلى تجميع العمل في البلوك 72 الإسرائيلي وتعطيل العمل في حقل كاريش وكامل المنطقة المتنازع عليها بعد تعديل المرسوم 6433. أما الجانب اللبناني فيعود إلى طاولة المفاوضات لحماية ثرواته وبخاصة حقل "قانا". كل هذه المعطيات قد توصلنا في نهاية المطاف إلى خط جديد بين الـ 23 والـ 29 يمكن للأميركي أن يقترحه، على أن يساهم هذا الخط بإعطاء كامل حقل "قانا" إلى لبنان مع احتفاظ الجانب الإسرائيلي بحقل كاريش، وبالتالي التوصل إلى حل يساهم في نهاية المطاف بالاتفاق على ترسيم الحدود البحرية الجنوبية، ولكن كل ذلك رهن بتعديل المرسوم 6433.

عملياً، سمع الوسيط الأميركي في ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة عاموس هوكشتين، بعد طول انتظار، الجواب اللبناني على اقتراحه الذي قدّمه في شباط الماضي بالنسبة للخط الحدودي 23 معدّلاً. والجواب «تضمّن ملاحظات منطقية وتعدّ بمثابة طرح بديل. والآن، لبنان هو من ينتظر الجواب الإسرائيلي ليبيّن على الشيء مقتضاه» بحسب ما قالت مصادر مطلّعة على لقاءات هوكشتين في بيروت لافتة إلى أن توافق الرؤساء الثلاثة على الموقف «زاده قوة موقف قائد الجيش العماد جوزف عون بالوقوف وراء قرار السلطة السياسية». وبحسب مصادر رفيعة المستوى، يُمكن اختصار الموقف اللبناني الذي اتفق عليه قبل مجيء هوكشتين على النحو الآتي:

- إقرار لبناني بديمومة الدور الأميركي كوسيط في المفاوضات غير المباشرة.
- عدم تطرّق أي من الرؤساء الثلاثة إلى الخط 29.
- يرى لبنان أن الخط 23 هو الخط الحقوقي مع الحصول على حقل قانا كاملاً. أي أن الخط المرسوم سيكون معكوفاً جنوب الخط 23 ليضمّ كل حقل قانا، ثم يعود ويستقيم مجدداً.
- يطلب لبنان من «إسرائيل» وقف كل الأعمال في المنطقة الحدودية إلى حين حصول الاتفاق.

-في حال موافقة «إسرائيل» على ذلك، وبسبب عدم وجود حكومة، يجري توقيع الاتفاق في الناقورة في محادثات غير مباشرة يتولاها الأميركي برعاية الأمم المتحدة وبحضور الوفدين اللبناني والإسرائيلي اللذين كانا يتفاوضان سابقاً، أو بعد تأليف وفد جديد.

-حتى توقيع الاتفاق، يتم السماح للشركات الأجنبية بأن تُباشر عملها في البلوكات غير المتنازع عليها. الأكد أن هوكشتين لم يُظهر أي مرونة تجاه الطرح، لكنه لم يرفضه أيضاً. وهو أكد أنه سيزور كيان العدو ليعرض الموقف اللبناني ويرى إن كان مقبولاً، وبناءً عليه تتقرر الخطوات اللاحقة. ورغم ما قاله عن أنه لم يحل أيّ طروحات جديدة معه، «قام بعملية جسّ نبض جديدة لإمكان العمل في البلوكات المشتركة»، وهو ما سبق أن طرحه في زيارات سابقة عن إمكانية تجاهل الخطوط والذهاب مباشرة إلى تقاسم الثروة، لكنه «سمع بأن الطرح غير مقبول سياسياً».

#### 7 - إجراءات المواجهة:

لم تمر ساعات قليلة على الوصول المثير للمخاوف المتعاضمة لسفينة انتاج الغاز الطبيعي انرجين باور" الى حقل كاريش المتنازع عليه بين لبنان وإسرائيل حتى راح الإعلام الإسرائيلي يتحدث عما وصفه بـ"دمج القبة الحديدية بالكامل في السفن الحربية التابعة للبحرية الإسرائيلية وتحديث الرادارات لحماية منصات الغاز البحرية الإسرائيلية من أي هجوم"، بما يعكس استنفار هواجس المواجهة المحتملة بين إسرائيل والمقاومة الاسلامية اللبنانية التي التزمت الصمت وعدم التعليق على هذا التطور مباشرة على عاداتها في مناخات محفوفة بمحاذير المواجهة. وفي عز استغراق لبنان في استحقاقاته الدستورية والسياسية المتعاقبة الناشئة عن الانتخابات النيابية الاخيرة، ووسط معالم التعثر الواضح الذي بدأ يتصاعد من كواليس المساعي المبذولة لتلمس الاتجاهات الى الاستحقاق الحكومي تكليفاً وتأليفاً اقتحمت "مواجهة كاريش" سلم الأولويات اللبنانية الأشد الحاحاً وحولتها في وجهة بالغة الخطورة تنذر بزج لبنان في ما لا قبل له أو قدرة على مواجهة أكلافه وهو في أسوأ ما عرفه بلد في العالم من انهيار اقتصاده ومؤسسته. والأنكى في هذا الهم الطارئ انه جاء ليكشف خطورة مضي الموقف اللبناني الرسمي ضائعاً ومنقسماً بين ذبذبات التردد والتراجع في الخط بين الخطين 23 و 29 فيما المرسوم 6433 الذي يحتاج الى تعديل لا يزال جامداً ومجمداً لدى رئاسة الجمهورية الامر الذي يعرض موقف رئيس الجمهورية ميشال عون لانتقادات داخلية، ويضعف الجبهة المفاوضة اللبنانية، في وقت يكرر الرئيس عون

الطلب من الولايات المتحدة عبر سفيرتها في بيروت دوروثي شيا، إعادة تحريك وساطتها في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل من خلال إيفاد الوسيط اموس هوكشتاين . والواقع ان المخاوف تقامت من احتمال وقوع صدام بحري على وقع أنباء وصول السفينة المتخصصة باستخراج الغاز وتمركزها في حقل كاريش إيدانا ببدء اعمال الاستخراج خلال اشهر قليلة. وبإزاء هذا التطور حددت أوساط لبنانية مواكبة ومعنية الاحتمالات الناشئة عن وصول السفينة بثلاثة: أما اندلاع مواجهة عسكرية جراء عملية يتولاها "حزب الله" كرسالة لمنع إسرائيل من الاستفراد بالساحة البحرية، وهو امر لا يزال مستبعدا قبل استفاد فرص التفاوض ولو "على الساخن"، واما مسارعة الدول المعنية وفي مقدمها الولايات المتحدة وبعض الأوروبيين إلى احتواء خطر المواجهة وتحريك مفاوضات ترسيم الحدود بما يملي توقف إسرائيل عن عمليات التنقيب والاستخراج من حقل كاريش وهو الاحتمال الكثر ترجيحا، وإما الإفصاح أمام عمل دبلوماسي سريع عبر الأمم المتحدة من خلال تحرك لبنان عبر شكوى على إسرائيل يقربها بتقديم مستندات جديدة تتصل باعتماد الخط 29 منطلقا نهائيا للمفاوضات. وسيكون احتمال تحريك المفاوضات عبر الوساطة الأميركية محور الجهود الدبلوماسية في الأيام القليلة المقبلة علما أن معطيات سابقة لوصول السفينة الى حقل كاريش كانت تتوقع حركة قريبة في شأن إعادة تحريك وساطة هوكشتاين في وقت قريب. في أي حال بدا الارتباك الرسمي في أقصى تجلياته حيال هذا التطور إذ إن الرسميين لم يملكو سوى الإدانة والاستنكار فيما ظهر الإرباك في شأن اعتماد خطوط التفاوض على أشده.

#### 8 - الحفر في كاريش وتداعياته الدولية :

إذا طال النزاع في أوكرانيا، ودخل وضعية الاستنزاف الطويل، فستكون انعكاساته حادة على عملية تصدير الغاز الروسي إلى أوروبا، سواء عبر أوكرانيا أو عبر خط «نورد ستريم 2». وفي خضم هذا المأزق، يخطط الإسرائيليون لانتهاز الفرص والاستثمار. ذلك أن «الستاتيكو» القائم سيقدم إليهم خدمة لا تقدر بثمن، لأنه سيدفع الأميركيين والأوروبيين إلى تسريع الاستعانة بالبدل من الشرق الأوسط، وتحديداً من بوابة إسرائيل- مصر- الأردن، ولبنان إذا أراد الانضمام إلى هذه المنظومة.

قبل اندلاع الأزمة في أوكرانيا، واستباقاً لأي اتفاق في فيينا بين الإيرانيين والقوى الدولية، قرّر الإسرائيليون بدء خطواتهم العملية في آذار الماضي، لاستخراج الغاز من حقل «كاريش» والبقعة المحاذية للحدود البحرية مع لبنان. وفي زيارة لبيروت، الخريف الفائت، منح الموفد الأميركي عاموس هوكشتاين لبنان مهلة لإنتاج صيغة تسوية خلال 3 أشهر، لأنّ الهدف هو استباق الوصول إلى إحراج في آذار. والتفكير الأميركي في الملف يقوم على المعادلة الآتية: عند انطلاق المفاوضات، كان أقصى طموح لبنان هو الوصول إلى النقطة 23، وقد رفض التسوية التي اقترحها فريدريك هوف، والقاضية بمنحه 55% من مساحة 865 كيلومتراً مربعاً، مقابل 45% لإسرائيل، لأنّه يتمسك بكامل البقعة التي يدور حولها الخلاف. وبالنسبة إلى الأميركيين، فهم هذا الموقف كجزء من مستلزمات التفاوض، إذ يطالب كل طرف بالحدّ الأقصى للحصول على الأفضل. لكن خروج لبنان عن سقف التفاوض إلى النقطة 29 أخرج المفاوضات عن سياقها. فليس واقعياً أن تتخلى إسرائيل للبنان عن حقل كاريش. وقد ردّت هي أيضاً بالخروج إلى نقطة متقدّمة جداً، مقابلة لصيدا، وهذا طرح غير منطقي. وطرح هوكشتاين المكتوب، الذي تسلّمه الرئيس ميشال عون من السفارة دوروثي شيا، لم يُكشف عنه. لكن الأرجح أنّه يقوم على عودة الطرفين إلى الإطار الأساس، أي 865 كيلومتراً، ومراعاة لبنان بمنحه كامل المنطقة المختلف عليها، مع تعديل الخطّ الحدودي في العديد من النقاط، وفقاً لما يناسب الإسرائيليين، بحيث يصبح متعرجاً. وفي تقدير الأميركيين أنّ لبنان نجح في تحصيل أقصى ما يمكن واقعياً، وأنّ إسرائيل وافقت على الطرح، فلا يجوز الاستمرار في إضاعة الفرص، خصوصاً أنّ الجميع يستعجل إنتاج تسوية تسهّل الاستفادة من موارد الطاقة، وانطلاق مسار الغاز من الشرق الأوسط، وبرعاية أميركية، بدلاً من الغاز الروسي. وضمن هذه المفاهيم سيكون مناسباً ضمّ لبنان إلى منظومة الغاز الشرق أوسطية التي تجمع حلفاء استراتيجيين لواشنطن (إسرائيل ومصر والأردن). والتشجيع الأميركي المطلق لاستمرار الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان هو جزء من السياق التشجيعي المطلوب. لكن، حتى الآن، لا ملامح موافقة من الجانب اللبناني على الطرح. وهذا الأمر ليس مستغرباً. فليس منطقيّاً أن توافق إيران على التنازل مجاناً للولايات المتحدة وحلفائها، وهي تمسك اليوم بغالبية القرار السياسي. ولن يُقدّم حلفاء إيران على أي خطوة في هذا الشأن، ما لم تكن في سياق الاستراتيجية الإيرانية المقاومة في الشرق الأوسط. ومن الممكن أن تتضح الخيارات الإيرانية في ضوء التحوّلات التي ستعرضها مفاوضات فيينا والحرب في أوكرانيا. فإيران لن تتخلى

عن ورقة الغاز الثمينة على بوابة المتوسط وأوروبا. والأرجح، أنّ ما يبدو اليوم «تبايناً استراتيجياً» في الموقف، بين «حزب الله» والرئيس ميشال عون، حول ملف التفاوض مع إسرائيل وهوامش التنازل وطبيعة العلاقة مع الأميركيين، هو مسألة يسمح بها «الحزب» للمناورة السياسية ولإبقاء الهوامش مفتوحة على أي خيار. إذًا، الواقع هو عضّ أصابع إقليمي ودولي للسيطرة على مصادر للطاقة، يقدر حجمها بآلاف مليارات الدولارات التي يُفترض أن تُعبر من الشرق إلى الغرب من بوابتين: إما أقنية أوروبا الشرقية وبحر البلطيق، وإما شواطئ المتوسط وتركيا واليونان وإيطاليا. وهنا يصبح التنافس قاسياً، بل قاتلاً، بين المشاريع الروسية ومشاريع واشنطن وحلفائها الإقليميين، وفي مقدمهم إسرائيل. ومن شأن الحرب في أوكرانيا ومفاوضات فيينا أن تتكفل بإيضاح الصورة. ولكن، لا يبدو الإسرائيليون في صدد الانتظار، بل يسرعون الخطى لفرض أمر واقع قائم وناجز. فهم بادروا إلى تنفيذ العقد الموقع مع شركة «إنرجين» اليونانية، والتحضير لإطلاق عملية الحفر في «كاريش» والأحواض المجاورة له خلال آذار الجاري، فيما الأميركيون يرفعون منسوب الضغط على لبنان للتنازل عن سقفه المرتفع. لكن هذه المغامرة لا تخلو من العواقب إذا مضى فيها الإسرائيليون بلا هوادة. والتحدّي سيكون: هل سيتجاهل الإسرائيليون اعتراضات لبنان ويطلقون اليد في الحفر والاستخراج؟ وفي هذه الحال، هل سينفذ «حزب الله» تهديده الذي أطلقه أمينه العام السيد حسن نصرالله ثم النائب محمد رعد، بمنع

إسرائيل من الاستفادة من مواردها ما لم يتمكّن لبنان من استثمار موارده التي هي حقّ له؟

حتى الآن، لا توحى المؤشرات برغبة أي من الأطراف في بلوغ المواجهة الخطرة. ويраهن المراقبون على صفقة إقليمية- دولية كبرى تسبق أي ضربة عسكرية محتملة وتعطلّها. ولكن، يبقى ملف الترسيم قيد الانتظار والترقب، وتعصف به رياح المصالح والنزاعات الإقليمية والدولية.

## 9 - خاتمة:

تسعى إسرائيل إلى بدء التنقيب عن النفط والغاز في حقل كاريش، الذي يقع بحسب الموقف اللبناني الرسمي في المنطقة البحرية المتنازع عليها بين البلدين، في وقت يستمرّ الجمود في ملفّ ترسيم الحدود البحرية الجنوبية إثر الزيارة الأخيرة للموفد الأميركي لشؤون الطاقة أموس هوكشتاين إلى بيروت في شباط الفائت وعرضه تقاسم الثروات النفطية تحت الماء بغضّ النظر عن الخطوط. وفي السياق تقول أوساط متابعة للملفّ

إنّ لدى الأمم المتحدة رسالة واضحة من الجانب اللبناني الرسمي أرسلها في الأول من شباط الفائت تفيد بأنّ المنطقة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل تقع بين الخطّين 23 و29 لا بين الخطّين 1 و23 كما تدّعي إسرائيل. وبالتالي فإنّ أيّ أعمال ستقوم بها تل أبيب في حقل كاريش لا سيما في القسم الشمالي منه، تقع في المنطقة المتنازع عليها مع لبنان وبالتالي على منظمّة الأمم المتحدة في هذه الحال، أن تتحقّق من الأمر كونه يهدّد الأمن والسلم الدوليين، كما جاء في نصّ الرسالة اللبنانية. من ناحية أخرى حذر وزير الدفاع اللبناني، موريس سليم، في بيان صدر عنه من وقوع تدهور أمني جنوبي البلاد، من جراء التحركات الإسرائيلية في المنطقة البحرية المتنازع عليها بين الجانبين. وجاء ذلك عقب وصول سفينة (منصة عائمة) تابعة لشركة "إنرجين" الأوروبية، بهدف استخراج الغاز لصالح إسرائيل من حقل "كاريش"، في المنطقة البحرية المتنازع عليها حسبما يؤكد الطرف اللبناني، فيما تعتبرها إسرائيل ضمن مناطق نفوذها وتقع خارج مناطق النزاع. وقال سليم إن "التحركات التي تقوم بها إسرائيل بالمنطقة المتنازع عليها في الجنوب اللبناني، تشكل تحديا واستنزافا للبنان وخرقا فاضحا للاستقرار الذي تنعم به المنطقة الجنوبية من لبنان". واعتبر أن "إسرائيل تحاول خلق أمر واقع على الحدود اللبنانية، وبذلك تطيح بالجهود التي تبذل لاستئناف مفاوضات ترسيم الحدود البحرية التي تؤدي فيها الولايات المتحدة دور الوسيط، وتجري تحت رعاية الأمم المتحدة". ودعا سليم المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى "التحرك سريعا لوضع حد للممارسات الإسرائيلية المتجددة، وتطبيق القرارات الدولية لاستباق حصول أي تدهور أمني في جنوب لبنان، ستكون له انعكاسات على الاستقرار بالمنطقة". وليس بعيدا من هذا السياق، تسترجع الأوساط المراقبة كلام الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصرالله الذي أشار فيه إلى أنّ "المقاومة لن تتسامح مع عمليات التقيب الإسرائيلية في منطقة النزاع"، متوجّها إلى إسرائيل بلجهة تصعيدية بقوله "مخطئة إذا اعتقدت أنّها تستطيع انتزاع الموارد النفطية من المنطقة المتنازع عليها قبل اكتمال المفاوضات".

ولأنّ كلام السيد نصرالله لا يمرّ مرور الكرام لدى الاسرائيليين، فهم يدركون جيّدا أنّ تهديداته جدية ولو كانوا يتحصّرون لإستقبال سفينة الضخّ من سنغافورة. الأمر الذي، بحسب الأوساط عينها، يدفع الاسرائيليين إلى تفضيل الهدوء على الجبهة الجنوبية بهدف طمأنة الشركات الدولية العاملة في حقل كاريش، وهي إنرجين اليونانية وهالبيرتون الأميركية، مع الإشارة إلى أنّ سفينة الـ FPSO التي بنتها شركة Sembcorp Marine

في سنغافورة تحتاج الى 35 يوما للوصول الى النقطة المُتفق عليها في البحر، والى ثلاثة اشهر بعد تاريخ الوصول لبدء مهمتها.

إزاء كل ما يجري، يقول مرجع رسمي رفيع رداً على سؤال عن الجمود الذي يحيط بملف ترسيم الحدود البحرية: أصبحنا الآن متفرغين لهذا الملف. فهل تُستأنف مساعي إحياء المفاوضات بوساطة أميركية بعد إتمام الإنتخابات النيابية؟ وأيهما سيسبق: التفاوض أم التوتّر؟

وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، اعتبر إن الخلاف مع لبنان بشأن احتياطات الغاز الطبيعي البحرية مسألة مدنية ستُحل دبلوماسياً بوساطة أميركية. وأضاف في تصريحات لكتلته البرلمانية نقلها التلفزيون الاسرائيلي ان "كل ما يتعلق بالنزاع سيتم حله في إطار المفاوضات بيننا وبين لبنان بوساطة الولايات المتحدة." وكانت إسرائيل نفت سابقاً اتهام لبنان لها بالتعدي على حقل غاز متنازع عليه في البحر المتوسط وهونت من احتمال نشوب صراع بسبب هذا الخلاف. وبعد مضي شهور على تعثر محادثات تتوسط فيها الولايات المتحدة بشأن ترسيم الحدود البحرية، حذرت بيروت من أي أنشطة في المياه المتنازع عليها رداً على وصول سفينة تشغيلها شركة إنرجيان ومقرها لندن لإنتاج الغاز لصالح إسرائيل. وقال مكتب رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي إن الرئيس ميشال عون وافق على دعوة المبعوث الأمريكي اموس هوكشتاين إلى بيروت لمواصلة المفاوضات بشأن ترسيم الحدود البحرية الجنوبية مع إسرائيل. وتقول إسرائيل، إن الحقل المعني يقع داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها وليس في المياه المتنازع عليها. وقالت وزيرة الطاقة الإسرائيلية كارين الحرار لمحطة إذاعة تل أبيب 103 إف.إم "هذه (الرواية اللبنانية) بعيدة تماما عن الواقع". وأضافت أنه لم يكن هناك أي تعد على الإطلاق من جانب إسرائيل. وفي المقابل حذر حزب الله إسرائيل في وقت سابق من التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة المتنازع عليها حتى يحل النزاع وقالت إنها ستتخذ إجراء إذا حدث ذلك. وقالت الحرار رداً على سؤال عن فرص التصعيد "لسنا عند هذه المرحلة على الإطلاق. حقيقة، هذا هو الانفصال (بين الكلام والواقع) الذي يجعلني أعتقد أنهم لن يتخذوا أي إجراء." لكنها أضافت: "إسرائيل تتخذ استعداداتها وأوصي بالألا يحاول أحد مفاجأة إسرائيل." ولم يرد تعليق فوري من الولايات المتحدة التي بدأت الوساطة غير المباشرة بين الجانبين في عام 2000 لتسوية خلاف يعطل التنقيب عن الطاقة في شرق المتوسط منذ فترة طويلة. وقالت إنرجيان، إن وحدة تخزين وتفريغ الإنتاج العائمة وصلت يوم الأحد

---

2022/6/5 إلى حقل كاريش الذي يبعد نحو 80 كيلومترا غربي مدينة حيفا في المنطقة الاقتصادية الإسرائيلية الخالصة. وقالت الشركة إنها تعتزم بدء تشغيلها في الربع الثالث من هذا العام.